عــود إلى «الصفــة»:

وهي هنا «صفة تامة» ويريد بها الكوفيون ما كان من الظرف خبراً ومحلاً للأسماء، كقولك: فيها زيدٌ قائماً، فالصفة «فيها» خبر للمبتدأ «زيد» ومحل له (أي ظرف) وهي صفة تامة لأنها محل للاسم. وقالوا: إنك إن كررت الصفة وقلت: فيها زيد قائماً فيها، لم يجز في «قائم» إلا النصب، أما إن لم تكرّرها فأنت بالخيار إن شئت نصبتَ، وإن شئت رفعت[1].

أقول: في قولهم: «تامة» لهذا الجار والمجرور على أنه «صفة» يبدو تأثر الكوفيين بالمصطلح البصري في مسألة التمام والنقص.

وإذا كان لديهم «صفة تامة» فقد قالوا: «صفة ناقصة» وذلك إذا كان الظرف غير محل للأسماء، ولم يكن خبراً كقولك: فيك زيد راغب، لم يجز في الخبر «راغب» غير الرفع، لأن «فيك»، وهي الصفة، لا تكون محلاً للاسم، ولا يتم بها معنى الكلام، إن حذفت «راغب»، فمن هنا أطلق الكوفيون على نحو هذا «صفة ناقصة»[2].

القطــع:

عبَّر الكوفيون عما يعرف بـ «الحال» بمصطلح القطع[3]. قال الفراء في الكلام على قوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب لا ريبَ فيه هدًى للمتقين﴾[4]: «.... فأما النصب في أحد الوجهين، فأن تجعل «الكتاب» خبراً لـ «ذلك» فتنصب «هدًى» على «القطع» من الهاء، التي

---

(١) الأصول ١/٢٤٧، وشرح السيرافي في حواشي كتاب سيبويه (ط. هارون) ١/١٢٥.
(٢) المصدر السابق.
(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/١٣٠، ٣٠٨، ٣١٦، ٣٢٣، ٣٨٧، ٥٨٤، ٦١٥، وانظر: لسان العرب (قطع).
(٤) ٢ سورة البقرة.